

مؤرخ في 14 ديسمبر 2000

صدر ببرئاسة السيد محمد بن عبد الغفار

نشرية : محكمة التعقيب : القسم المدني.

مادة : عيني.

مراجعة : الفصول 45 و 46 و 50 من م.ح.ع.  
والفصل 86 من م.م.م.ت.

مفاتيح : استحقاق، تقادم مكسب، حيازة مكسبية، مدة  
الحيازة.

المبدأ :

ان كان لصاحب اتفاق ان يدفع دعوى الاستحقاق  
المرفوعة عليه من المالك بالتقادم المكسب اي ان  
يدفع بسقوط دعوى المطالبة بالملكية بحصول  
التقادم المكسب عملا باحكام الفصل 50 من  
م.ح.ع. فان هذا التقادم لا يكون مكسبا الا متى  
كانت الحيازة قائمة على عنصرها المادي والادبي  
وخلالية من العيوب ومستكملة لمدتها المنشورة  
قانونا حسب الحاله.

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المضمون تحت  
عدد 4626 المرفوع من الاستاذ محمد العش بتاريخ  
1 اوت 2000.

نيابة عن منوبه : عبد العزيز.

ضد : (1) شريف (2) نزهة.

طعنا في الحكم المدني الصادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس بتاريخ 10 ماي 2000 تحت عدد 1011 بقول الاستئناف شكلا وفي الاصل بنقض الحكم الابتدائي المطعون فيه والقضاء من جديد بعد عدم سماع الدعوى واعفاء المستأنفين من الخطبة وارجاع معلومها المؤمن اليهما وتغريم المستأنف ضده لفائدهما ب 350 د لقاء الاعتاب ولجرة المحاماة عن الطورين وحمل المصارييف القانونية عليه.

وبعد الاطلاع على الحكم المطعون فيه وعلى مستندات الطعن ومحضر تبليغها للمعقب عليهما وعلى بقية الوثائق التي اوجب تقديمها الفصل 185 من م.م.م.ت.

وعلى ملحوظات النيابة العمومية والاستماع لشرح ممثلها بالجلسة وبعد التأمل من كافة اوراق الملف والمداولة طبق القانون.

من حيث الشكل :

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع شروطه القانونية لذا فهو مقبول من هذه الجهة.

من حيث الاصل :

حيث تفيد وقائع القضية كما اثبتتها القرار المنتقد والوثائق التي اتبني عليها قيام المدعى (المعقب) لدى محكمة البداية ضد المدعى عليهما (المعقب ضدهما) عارضا ان على ملكه وفي حوزه وتصرفه قطعة ارض انجرت له بموجب المقاومة المحررة بتاريخ 25/8/1981 وقد عمد المطلوبان الى منعه من اقامة جدار على الحد الفاصل بين عقاريهما وعقاره ونشرت بينهما قضية استحقاقية رسمت تحت عدد 10691 انتهت بتاريخ 9/10/1998 برفض الدعوى لعدم تحرير الطلبات وطلب

## ثانياً : خرق أحكام الفصل 45 من م.ح.ع. :

لما استـت محكمة القرار المطعون فيه قضاها على ادعاء المعقب ضدهما الحوز والتصـفـ في محل النـزـاع دون اثبات هذا الـادـعـاء ولا يمكن اثباتـ الحـيـازـةـ المـكـسـبـةـ الاـ باـجـرـاءـ بـحـثـ استـحـقـاقـيـ وـسـمـاعـ بـيـنةـ الـطـرـفـينـ وـهـوـ مـاـ لـمـ تـقـعـلـهـ مـحـكـمـةـ الـقـرـارـ وـبـذـلـكـ تـكـوـنـ قدـ خـرـقـتـ أـحـكـامـ الفـصـلـ المـشـارـ إـلـيـهـ.

## المحكمة

### عن المطعونين لتأخـلـهـماـ وـاتـحـادـ وـجـهـ القـولـ فـيـهـماـ :

حيـثـ انـ كـانـ لـلـحـائزـ انـ يـدـفـعـ دـعـوىـ الـاسـتـحـقـاقـ المرـفـوعـةـ عـلـيـهـ مـنـ الـمـالـكـ بـالـتـقـادـمـ المـكـسـبـ أـيـ انـ يـدـفـعـ بـسـقـوـطـ دـعـوىـ الـمـطـالـبـةـ بـالـمـالـكـيـةـ بـحـصـولـ التـقـادـمـ المـكـسـبـ عـمـلاـ بـاـحـكـامـ الفـصـلـ 50ـ مـنـ مـ.ـحـ.ـعـ.ـ فـانـ هـذـاـ التـقـادـمـ لـاـ يـكـونـ مـسـقـطـاـ إـلـىـ مـنـىـ كـانـتـ الـحـيـازـةـ قـائـمـةـ عـلـىـ عـنـصـرـيـهاـ الـمـادـيـ وـالـاـدـيـ وـخـالـيـةـ مـنـ عـيـوبـ وـمـسـكـمـلـةـ لـمـدـتـهـاـ الـمـشـروـطـةـ قـانـونـاـ حـسـبـ اـنـحـالـةـ.

وـحـيـثـ إـنـ بـالـرـجـوعـ إـلـىـ أـورـاقـ الـقـضـيـةـ يـتـبـيـنـ انـ الطـاعـنـ كـانـ تـمـسـكـ لـدـىـ مـحـكـمـةـ الـقـرـارـ المـنـنـقـدـ بـعـدـ حـيـازـةـ خـصـمـيـهـ لـمـحـلـ التـدـاعـيـ اـذـ وـرـدـ فـيـ جـوـابـهـ عـلـىـ مـسـتـنـدـاتـ الـاستـنـافـ ماـ نـصـهـ حـرـفـياـ :ـ "ـ اـنـ زـعـمـ الـمـسـتـانـفـاتـ حـيـازـةـ الـجـزـءـ الـمـتـنـازـعـ بـشـانـهـ الـحـوزـ المـكـسـبـ لـلـمـلـكـيـةـ طـبـقاـ لـمـقـضـيـاتـ الفـصـلـ 46ـ مـنـ مـ.ـحـ.ـعـ.ـ لاـ اـسـاسـ قـانـونـيـ لـهـ ...ـ"ـ ثـمـ اـنـهـ تـرـيـداـ مـنـهـ دـفـعـ بـاـحـكـامـ الفـصـلـ الـذـيـ يـلـيـهـ الـقـاضـيـ بـاـنـ مـدـةـ التـقـادـمـ تـرـفـعـ إـلـىـ ثـلـاثـيـنـ عـامـاـ فـيـماـ بـيـنـ الـورـثـةـ وـالـشـرـكـاءـ.

وـحـيـثـ يـخـلـصـ مـنـ هـذـاـ اـنـ مـاـ تـمـسـكـ بـهـ الطـاعـنـ لـاـ يـسـتـخـلـصـ مـنـهـ التـسـلـيمـ بـحـيـازـةـ خـصـمـيـهـ لـمـحـلـ النـزـاعـ

بنـاءـ عـلـىـ مـاـ جـاءـ بـتـقـرـيرـ الـخـيـرـ المـنـتـدـبـ فـيـ الـقـضـيـةـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ الـحـكـمـ بـاستـحـقـاقـهـ لـجـزـءـ الـعـقـارـ حـسـبـماـ شـخـصـهـ وـعـاـيـهـ الـخـيـرـ المـذـكـورـ وـالـزـامـ الـمـطـلـوبـيـنـ بـرـفـعـ إـلـيـهـماـ عـنـهـ وـتـغـرـيـمـهـاـ لـفـائـدـتـهـ بـغـرـامـةـ لـقاءـ الـاعـتـابـ الـقـاضـيـ وـاجـورـ الدـافـعـ.

وـبـعـدـ اـسـتـيفـاءـ الـاـجـرـاءـاتـ اـصـدـرـتـ الـمـحـكـمـةـ حـكـمـهاـ عـدـدـ 11302ـ بـتـارـيخـ 21ـ مـاـيـ 1999ـ بـاستـحـقـاقـ الـمـدـعـيـ لـمـحـلـ التـدـاعـيـ الـمـشـخـصـ بـتـقـرـيرـ الـخـيـرـ سـمـيرـ بوـهـلـلـ الـمـؤـرـخـ فـيـ 4ـ 5ـ 1998ـ وـالـمـلـعـمـ عـلـيـهـ بـالـلـوـنـ الـبـنـيـ بـالـمـثـالـ الـمـرـافـقـ لـهـ وـالـزـامـ الـمـدـعـيـ عـلـيـهـماـ بـرـفـعـ الـيدـ عـنـهـ وـتـغـرـيـمـهـاـ لـفـائـدـةـ الـمـدـعـيـ بـمـائـيـ دـيـنـارـ لـقاءـ الـاعـتـابـ وـكـلـ التـقـاضـيـ وـحـلـ الـمـصـارـيفـ الـقـانـونـيـةـ عـلـيـهـماـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ اـجـرـةـ الـاـخـتـيـارـ الـمـعـدـلـةـ بـنـاءـ عـلـىـ مـاـ اـفـادـ بـهـ الـاـخـتـيـارـ الـمـاذـونـ بـهـ مـنـ الـمـحـكـمـةـ فـيـ الـقـضـيـةـ عـدـدـ 10661ـ .ـ

فـاستـانـفـهـ الـمـحـكـومـ عـلـيـهـماـ وـبـعـدـ التـرـافـعـ اـصـدـرـتـ مـحـكـمـةـ الـدـرـجـةـ الثـانـيـةـ حـكـمـاـ بـالـنـقـضـ وـالـقـضـاءـ مـنـ جـديـدـ بـعـدـ سـمـاعـ دـعـوىـ الـحـوزـ المـنـتـوـقـ المـضـمـنـ بـالـتـالـلـ بـنـاءـ عـلـىـ دـعـوىـ الـمـسـتـانـفـ ضـدـهـ فـيـ حـوزـ الـمـسـتـانـفـينـ وـانـ الـحـيـازـةـ تـغـنـيـ عنـ الـاسـبـابـ الـاـخـرـىـ الـمـكـسـبـ لـلـمـلـكـيـةـ.

فـتـعـقـبـهـ الطـاعـنـ نـاسـبـاـ لـهـ :

## أولاً : خرق أحكام الفصل 22 من م.ح.ع. :

قولـاـ انـ مـحـكـمـةـ الـقـرـارـ المـنـنـقـدـ لـمـاـ قـضـيـتـ بـنـقـضـ الـحـكـمـ الـاـبـدـائـيـ وـالـقـضـاءـ مـنـ جـديـدـ بـعـدـ سـمـاعـ دـعـوىـ الـحـوزـ دـوـنـ اـثـبـاتـ حـوزـ وـتـصـرـفـ الـمـعـقـبـ ضـدـهـماـ دـوـنـ اـعـتـبارـ لـرـسـمـ الـمـلـكـيـةـ الـطـرـفـيـنـ تـكـوـنـ قدـ اـخـطـاتـ فـيـ تـطـبـيقـ الـقـانـونـ .ـ

وكان على المحكمة ان تبحث في نطاق ما خوله لها الفصل 86 من م.م.م.ت. في توافر شروط كسب الملكية بالتقادم ولانها لم تفعل فقد جاء قضاها خارقا لاحكام الفصل 45 من م.ح.ع. الامر الذي يستوجب النقض.

### ولهذه الاسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا واصلا ونقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة الاستئناف بصفاقس للنظر فيها مجددا بهيئة اخرى واعفاء الطاعن من الخطبة وارجاع معلومها المؤمن اليه.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى بجلسة يوم 14/12/2000 عن الدائرة المدنية الثامنة المترکبة من رئيسها السيد محمد بن عبد الغفار والمستشارين السيدین النوري القطيطي ونور الدين بن رمضان بمحضر المدعي العام السيد محمد الكامل سعادة ومساعدة كاتبة الجلسة السيدة نيلي الرياحي.

وحرر في تاريخه